

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الفعالية الدبلوماسية : نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات

الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية

Diplomatic Effectiveness: A theoretical model proposed
by the analysis of the orientations of Algerian diplomacy in the
African continent

د. حوسين بلخيرات

Dr. belkhirat hocine

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الجلفة

houhoubelkhir@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/01

تاريخ القبول: 2019/09/29

تاريخ ارسال المقال: 2019/09/23

المرسل: د. حوسين بلخيرات

الفعالية الدبلوماسية: نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية د . حسين بلخيرات

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة طرح نموذج نظري اصطلاحنا على تسميته بنموذج الفعالية الدبلوماسية وهو النموذج المستلهم من تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية ، وعلى هذا الأساس فان أهداف هذه الدراسة هي ذات طبيعة مركبة نظرية وتحليلية ، حيث تتمحور الأهداف النظرية حول بناء نموذج نظري يحلل الفعالية الدبلوماسية للدول حيث يملك النموذج النظري المطروح إمكانية التعميم، أما الأهداف العملية فتتمحور حول ضبط إطار مرجعي لتحليل التوجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: النموذج النظري ، الفعالية الدبلوماسية ، الدبلوماسية الجزائرية، القارة الإفريقية

Keywords : theoretical model ; Diplomatic Effectiveness; Algerian diplomacy ; African continent

Abstract :

This study aims at presenting a theoretical model that we have called the "Diplomatic Effectiveness Model", a model inspired by the analysis of Algerian diplomatic trends in the African continent. On this basis, the objectives of this study are of a complex theoretical and analytical nature. The theoretical objectives are to build a theoretical model that analyzes the diplomatic effectiveness of countries, where the theoretical model has the potential to generalize. The practical objectives are to set a frame of reference for the analysis of Algerian diplomatic trends in the African continent.

مقدمة :

لطالما أثارت إشكالية الاعتماد على أطر نظرية غربية جاهزة في تحليل توجهات السياسة الخارجية للدول العربية ، وقد أفرزت مخرجات التفاعل مع هذه الإشكالية نوعين من المواقف أما الأول فهو موقف الالتزام أي التزام الباحث العربي بخصوصية البيئة العربية وقد ظهر ذلك أكثر ما يكون على المستوى المفاهيمي حيث أثارت إشكالية التحيز بالنسبة لأكثر من مفهوم ثبت أنه متحيز للبيئة الغربية ولا يصلح للتطبيق في البيئة العربية ، أما الموقف الثاني فهو موقف التسليم أي التسليم باستخدام الأطر النظرية الغربية في تحليل سياسات الدول العربية نظرا لعدم القدرة على بناء أطر نظرية بديلة.

إن هذه الدراسة في جانبها النظري هي محاولة للتفاعل مع تلك الإشكالية من حيث أنها تستهدف طرح نموذج نظري مستلهم من تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية ، ونستند في ذلك من جهة على كون حصر الهدف النظري في مجرد بناء " نموذج نظري " *theoretical model* وليس نظرية علمية بالمعنى المعروف يساعد على كسر موقف التسليم اتجاه تبني النظريات الغربية في تحليل توجهات السياسات الخارجية للدول العربية على أساس أن بناء النموذج النظري هو أكثر سهولة من بناء نظرية شاملة ، ومن جهة أخرى في كون التنظير المرتبط بتجارب عملية محددة يكون أكثر امبريقية وإجرائية وبالتالي يسهل تطبيقه في تحليل الواقع.

من الناحية العملية ترتبط السياسة الخارجية الجزائرية بأكثر من بعد : متوسطي ، عربي ، إفريقي، لكن التركيز على البعد الإفريقي لطرح هذا النموذج يرتبط بالمقارنة مع تحليلاته نسبة للأبعاد الأخرى ، فبالنسبة للبعد المتوسطي فان مساحة التأثير المتوفرة للدبلوماسية الجزائرية أقل بكثير من تلك المتوفرة في السياق الإفريقي ، أما بالمقارنة مع البعد العربي فان ذلك يفسر كما ترى وجهة نظر معينة، بأن اختيار الجزائر للتركيز على العمق الإفريقي منذ الاستقلال مرتبط بتوسع مساحة الصراعات العربية-العربية وهو ما دفع الجزائر الى تبني إفريقيا كمجال جيوسياسي مفضل 1 .

إن تقييم التوجهات الدبلوماسية للدول عادة ما يرتبط بمحددتين أساسيتين أما الأول فهو الأخلاقية والثاني هو الفعالية ، وإذا كانت أخلاقية الدبلوماسية الجزائرية مسألة ليست محل جدل على اعتبار أنها مرتبطة بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومكونات رؤيتها للعلاقات الدولية ، فان فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إطار البعد الإفريقي هي التي تشكل موضوع هذه الدراسة حيث يراهن الباحث على استلهم نموذج نظري خاص بالفعالية الدبلوماسية مستلهم من تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية.

لقد ثبت من خلال دراسات عديدة أن استخدام الأطر النظرية الغربية الجاهزة في دراسة السياسة الخارجية للدول العربية وبالرغم من أهميته إلا انه تبقى له حدود ولذلك نفتح في هذه الدراسة على سياق منهجي آخر يتمثل في استلهم نموذج نظري من تجربة عملية محددة وهي المتمثلة في توجهات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية وعلى هذا الأساس فان المشكلة البحثية المطروحة في هذه

الدراسة تتمحور حول السؤال المركزي التالي : ما هي حدود إمكانية بناء نموذج نظري حول الفعالية الدبلوماسية مستلهم من التوجهات العملية للدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية ؟.

ولمعالجة هذا السؤال فإننا نطرح الفرضية التالية والتي تعتبر في حد ذاتها الافتراض التحليلي المركزي للنموذج النظري المطروح : إن الفعالية مرتبطة بالقدرة على التأثير وأي فاعل يستهدف تحقيق مستوى معقول من التأثير في سلوكه الدبلوماسي بدون الانفتاح على استخدام القوة العسكرية كأداة هجومية فان ذلك يستلزم اكتساب وممارسة نوعين من القوة، قوة التصور وقوة النفوذ في سياق متكامل بحيث يكون الناتج النهائي لممارسة أحد شكلي القوة فقط هو نوع من الفعالية النسبية وهو ما يجد له نمذجة واضحة في تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية مع توفر المرتكزات النظرية والعملية لتعميم النموذج.

لقد تصادف الباحث في سياق انجاز هذه الدراسة مع عديد البحوث التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية ويمكن إبداء ثلاث ملاحظات حول هذه الدراسات :أ- أغلب هذه الدراسات تركز على النطاق الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في السياق الإفريقي أي منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، ب- أغلب الدراسات تركز على البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية في حين أن الممارسة الدبلوماسية تتضمن أكثر من بعد، ج- لا يوجد إطار نظري مرجعي مستخدم في تحليل التوجهات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية ، وتستهدف هذه الدراسة تجاوز هذا السياق في حدود التقييم الشخصي للباحث.

المحور الأول : المحددات المنهجية لبناء النموذج النظري المقترح

هناك مجموعة من المحددات والمرتكزات المنهجية التي يجب التوقف عندها والتي نراها في غاية الأهمية من أجل تبرير مضمون بناء النموذج النظري المقترح :

1- إن التنظير في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام بما فيها مجال العلاقات الدولية لا يستهدف بناء " نظرية علمية " فقط بالمعنى الضيق للكلمة ولكنه يستهدف أيضا بناء نماذج نظرية وتحليلية وبرامج بحثية ، وكل من هذه الأدوات تشترك في وظائفها على أساس أنها كلها تستهدف ممارسة وظائف الوصف والتفسير والتنبؤ ولكنها تختلف في بنيتها فلكل منها مكونات مختلفة وكذلك في منطق استخدامها، وإذا كان النموذج النظري المقترح في هذه الدراسة هو اقرب ما يكون الى مفهوم " النموذج Model " فانه من المهم جدا التوقف عند مفهوم النموذج كأداة نظرية ومنهجية لا من حيث تعريفه ولا من حيث خصائصه.

والنموذج في مفهومه الأكثر شيوعا هو تمثيل للواقع يستهدف توضيح مفصل لجوانب معينة في العالم الواقعي والتي يعتقد الباحثون أنها ذات صلة وثيقة بموضوع البحث وهو بذلك يرسم العلاقات المهمة من تلك الجوانب ويمكن الباحث من إنشاء قضايا مرتبطة بتلك العلاقات وقابلة للاختبار الامبريقي² ، ويعرف النموذج أيضا بأنه تجريد من الواقع يخدم غرض ترتيب وتنظيم المعطيات وتبسيط

النظرة للواقع وهو يعكس بعض مظاهر العالم الحقيقية ذات الصلة الوثيقة بالمشكلة البحثية المطروحة³ وإذا كانت النماذج قائمة على منطق " التمثيل " فان هذا التمثيل يكون شكليا أو علائقيا أو ما يسمى بالتشاكل حيث يظهر أن الأصل الموجود في الواقع والنموذج يمثلان النسق نفسه⁴ ، والنماذج باعتبارها نخط تمثيلي قد تكون معيارية تستهدف توجيه السلوك اتجاه موضوع معين وقد يكون امبريقي يستهدف ممارسة الوظيفة الوصفية بالإضافة الى تضمن قدر من الحمولة التفسيرية⁵ .

إن النماذج بوجه عام هي أبنية اصطلاحية للواقع تأخذ أشكال مختلفة للتعبير عن ذاتها... فهي ليست كلاما نظريا بحثا عن الظاهرة أو المشكلة ، ولا دليلا عمليا بالإجراءات والخطوات الجاهزة باتجاه حلها وإنما هي أداة مصطنعة تساعد على تنشيط التخيل والتفكير الذهني للواقع الذي تكون فيه الظاهرة بتوظيف المعرفة والخبرة السابقة لتعميق فهمها واستيعاب أبعادها المختلفة ..ولذا فالنماذج ضرورية ومفيدة لتبسيط القضايا وإظهار ما هو كامن فيها وبنفس الوقت جعل المشكلة أو القضية أكثر وضوحا وقابلية للبحث والتحليل باستبعاد العناصر غير المهمة وحصر ما هو مهم⁶ . وإذا كان هناك ما يشبه الإجماع على مفهوم النموذج فانه قد يثار الجدل حول وظائفه الأساسية فبينما يرى البعض أن النماذج لا ترتبط إلا بوظيفة الوصف بمكوناتها كالتصنيف والتنظيم ، فان وجهة نظر أخرى ترى أن النموذج كأداة نظرية ومنهجية يؤدي كل وظائف الأدوات الأخرى بما فيها وظيفة التفسير .

فإذا كان التفسير يعرف بأنه العملية أو الأسلوب أو الوسيلة أو المنهج الذي نتبعه لكي يجعل واقعة ما - أو عبارة ما - مقبولة لدى العقل ، فان التفسير بهذا المعنى يكون هو أولى خصائص النموذج العلمي وتشهد بذلك بنيته الصورية الرابطة بين عناصر مجموعة من الصفات أو العلاقات هي في النسق الأصلي غامضة أو منفصلة عن بعضها البعض فالرابطة هنا بنائية استدلالية تحقق عن طريق التمثيل الموجب وضوحا نسبيا للأصل⁷ ، ونميل في هذه الدراسة الى وجهة النظر الثانية حيث نرى أن النماذج توجه أيضا لأغراض تفسيرية وتحليلية وليس لأغراض وصفية بحتة ، ومع ذلك فهي لا تحمل حمولة تفسيرية كبيرة مثل النظريات .

ومن المهم في سياق الإحاطة بمفهوم " النموذج " كأداة منهجية ونظرية أن نتوقف عند الفرق بين النموذج بمعناه التقني والنموذج بمعناه الفكري حيث يشير هذا الأخير الى مجموعة من المعتقدات والتصورات والمعايير والفروض والمسلمات⁸ ، والتي تحدد مجال الرؤية وتحدد مسار البحث ، وهو بذلك يختلف عن النموذج بمعناه التقني والذي يشير كما سبقت الإشارة الى تمثيل معين للواقع يستهدف الوصف والتفسير أيضا .

وبصورة عامة فان هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يعتبر النموذج مقبولا من الناحية العلمية وهذه المعايير تشمل ما يلي :⁹

أ- الملائمة Relevance : أي ملائمة النموذج لموضوع التفسير و ارتباطه به

ب- القابلية للاختبار Testability: إمكانية تأكيد أو تفنيد النموذج بملاحظات أو تجارب عينية.

ج- التوافق مع النماذج التي تم إثباتها Coherence

د- القدرة التفسيرية explanatory power

هـ- البساطة Simplicity : إذ كل ما كان النموذج أكثر بساطة كل ما كان أكثر إحكاما
2- يرتبط التأسيس المنهجي للنموذج النظري المقترح في هذه الدراسة أيضا بتلك الإشكالية التي تثار بشكل مستمر وهي إشكالية مدى صدقية الاعتماد على التنظير الغربي لتحليل السلوك الخارجي للدول العربية وقد طرحت مساهمات عربية في هذا السياق نذكر منها بشكل خاص الدراسة رائدة التي قدمها الباحث المصري " احمد محمد ابو زيد " وهي المساهمة التي يحاول أن يثبت فيها الباحث عدم صدقية المنظورات الكبرى للعلاقات الدولية في تحليل سلوك الدول الصغيرة بما فيها الدول العربية ويقترح بديل نظري اسماه بنظرية " توازن القيم " وذلك بعد نقده لعجز المنظورات الكبرى في تفسير سلوك الدول الصغيرة وتشمل نظرية توازن القيم ما يلي :¹⁰

*- ما الذي يحرك الدول في العالم الثالث ؟: إن تاريخ الدولة القومية في العالم الثالث لا تتجاوز في أقدم حالاته الستين عاما فإنها تعطي في ذات الوقت الأولوية لهدف مثل الاستقلال والبعد عن شبح التبعية.

*- ما الذي تريده دول العالم الثالث؟: إن طبيعة توجهات وأيدلوجية النظم الحاكمة في الدول القومية في العالم الثالث لها دور رئيسي في بلورة وتحديد ما تريده هذه الدول فإذا كانت الدول القومية الغربية تحدد سياستها بناء على أهدافها القومية فإن دول العالم الثالث تتحدد أهدافها بناء على سياستها والتي تختلف حسب توجه وأيدلوجية وميول النظم الحاكمة .

*- ما الذي يؤثر في سلوك دول العالم الثالث ؟ : المؤثرات الداخلية هي المحدد الأساسي لسلوك دول العالم الثالث لعل أهمها الخوف من تفكك الدولة والذي تترتب عليه استبعاد السلوكيات الهجومية وتفضيل السلوكيات الدفاعية مثل الحياد.

*- كيف تحقق دول العالم الثالث أهدافها؟: تعتبر إستراتيجية مسايرة الركب هي الإستراتيجية المفضلة عند دول العالم الثالث حيث إن التورط في محاولة للتوازن مع القوى الكبرى هي محاولة مخوفة بالمخاطر ومعلوم فشلها مسبقا بل قد تؤدي بصورة كارثية إلى إغراء القوى الكبرى بإعادة احتلالها .

وفي معرض تقييمنا لنظرية " توازن القيم " نقول إنها تفسر إلى حد ما سلوك دول العالم الثالث اتجاه القوى الكبرى ولكنها لا تفسر سياسة دول العالم الثالث اتجاه بعضها البعض ويضاف إلى ذلك أن هذه النظرية هي محاولة للتوفيق بين الأطر النظرية الكبرى وليس تقديم بديل عنها ، فمن المنظور الواقعي تأخذ نظرية توازن القيم التفكير بمنطق التوازن كمبدأ يرقى إلى درجة القانون التفسيري عند

الواقعيين مع الاختلاف في تحديد طبيعته من توازن القوى إلى توازن التهديد إلى توازن المصالح ، ومن المنظور الليبرالي تأخذ نظرية توازن القيم أهمية العوامل الداخلية في التأثير على سياسة الدول الخارجية وخاصة ما يتعلق بطبيعة نظم الحكم ، ومن المنظور البنائي تأخذ نظرية توازن القيم محورية مفهوم القيم ، ومع ذلك هي تبقى من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

إن مسألة الاعتماد على الأطر النظرية الغربية الجاهزة في تفسير السلوك الخارجي للدول العربية هي مسألة مثيرة للجدل بغض النظر عن اضطرار الباحث العربي لذلك لعدم توفر بديل نظري ، فعلى سبيل المثال إذا أردنا التوقف عند اختيار الجزائر للسياق الإفريقي كمجال جيوسياسي مفضل ، فإن ذلك قد يثير جدلا نظريا على الأقل بين منظورين رئيسيين في العلاقات الدولية : الواقعي والبنائي.

فإذا بررنا ذلك بمنطق المصلحة - الواقعي - على اعتبار الرغبة في تجنب سياق الصراعات العربية العربية فإن ذلك يلامس منطق الهوية - البنائي - لأن كل من البعدين العربي والإفريقي يعبران عن تجسيد معين للهوية القومية وبالمقابل إذا سلمنا بأن ذلك الاختيار تم بمنطق الهوية - البنائي - فإنه يتصادم مع كون الرغبة في تجنب الصدامات العربية العربية هو مسألة مصلحة بحتة بالمنطق الواقعي.

إننا لا ننفي تأثيرنا في هذه الدراسة بذلك الإشكال المثار باستمرار في عقل الباحث العربي والذي يجد نفسه في كثير من الأحيان مجبر على الالتزام بموقف التسليم اتجاه استخدام المنظورات الغربية لتحليل السلوك الخارجي للدول العربية ، ولكن كون الأمر يتعلق ببناء نموذج نظري فقط مستلهم من تجربة عملية محددة فإننا نتصور أن حدة هذه الإشكالية ستتقلص لحد كبير لأن مضمون هذه التجربة هو من يفرض تفاصيل النموذج النظري المقترح وبالتالي تسقط الحاجة إلى الاستعانة بأطر نظرية جاهزة بشكل مسبق ، كما نستند في ذلك إلى كون بناء مجرد " نموذج نظري " مستلهم من تجربة عملية محددة - مع إمكانية تعميمه - قد يساعد على التخفيف من حدة إشكالية الاعتماد على الأطر النظرية الغربية الجاهزة في تفسير السلوك الخارجي للدول العربية.

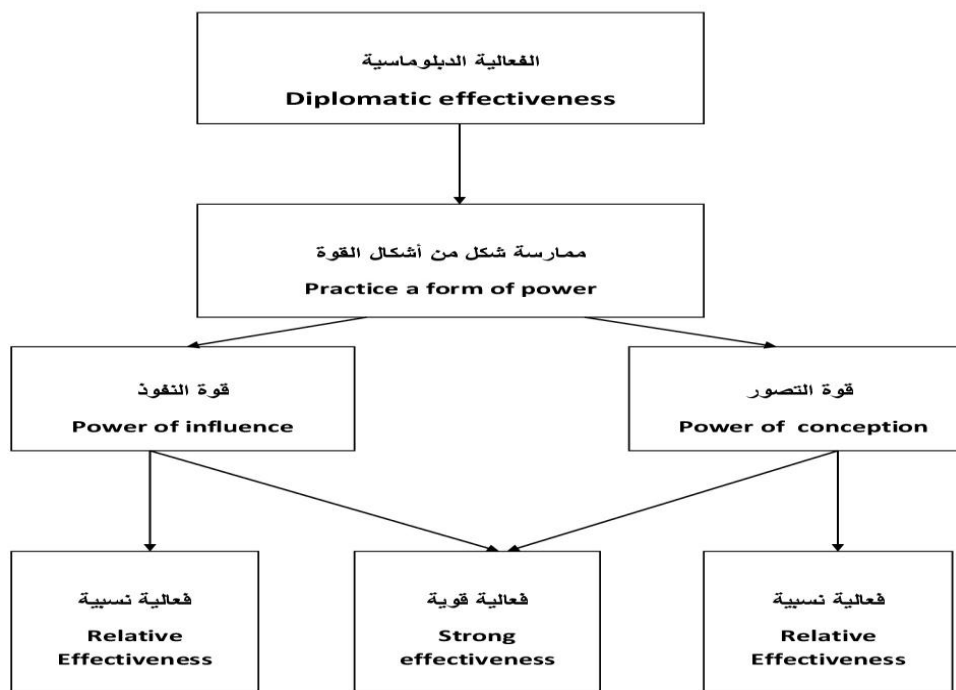
3- كون أن هذا النموذج هو شديد الالتصاق والارتباط بالسياق الخاص لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية أو مستلهم منها بتعبير آخر فهذا يتوافق مع ما يقرره المنظرون في العلاقات الدولية من أن التنظير المستلهم من تجارب أو نماذج عملية محددة يتكسب أكبر قدر من القدرة التفسيرية ، ويتركز المنظرون في هذا السياق بشكل كبير على نظريات التكامل الدولي والإقليمي والتي استلهمت في مجملها من تجارب تكاملية عملية وخاصة التجربة التكاملية الأوروبية حيث أصبح تطور التنظير حول الظاهرة التكاملية مرتبط بتطور واقع التجربة التكاملية الأوروبية¹¹ ، وبذلك يقرر المنظرون أن التنظير المستلهم من تجارب عملية محددة يكون أكثر امبريقية وإجرائية وبالتالي أكثر تبسيطا في استخدامه لفهم الواقع.

4- أيضا ترتبط المحددات المنهجية لبناء هذا النموذج النظري بإشكالية منهجية أخرى وهي إشكالية العلاقة بين الإطار النظري والعملية البحثية ، فحسب التصنيف الرائد الذي طوره ديرك لايدر - (Derek Layder) فإن هناك ثلاث اتجاهات منهجية تشرح موقع الإطار النظري من العملية

البحثية، أما الأول فهو الاتجاه الإرشادي حيث تستند العملية البحثية فيه على اطر نظرية جاهزة توجه كل تفاصيل العملية البحثية ، ثم " الاتجاه التكميلي " حيث ينطلق البحث من اطر نظرية جاهزة ولكن العملية البحثية تستهدف أيضا تطوير تلك الأطر ، ثم الاتجاه الامبريقي حيث يكون هدف العملية البحثية هو توليد الأطر النظرية من خلال تحليل واقع امبريقي معين ونعتقد أن الاتجاه الثالث هو اقرب لمضمون هذه الدراسة ¹².

المحور الثاني : نموذج الفعالية الدبلوماسية : المضمون والمرتكزات

من الناحية الشكلية فان النموذج النظري المقترح والمسمى " نموذج الفعالية الدبلوماسية " "Diplomatic Effectiveness Model" هو نموذج ينتمي الى فئة النماذج البسيطة والتي تتضمن أقل عدد ممكن من المكونات والعناصر ، ومن باب استحضار المقارنة الشكلية فانه يتشابه مع النموذج الذي طورته مؤسسة "راند" RAND حول استخدام القوة في السياسة الخارجية ، حيث يتكون هذا النموذج - أي نموذج راند- من ثلاث عناصر وهي : حصر مصادر القوة الموجودة عند الدولة - تحديد العناصر التي يمكن تحويلها الى قوة عملية ملموسة - مخرجات تطبيق عناصر القوة في السياسة الخارجية للدولة ¹³ ، أما النموذج النظري الذي اقترحه في هذه الدراسة فهو الذي يمثله الشكل الآتي :



نموذج الفعالية الدبلوماسية

**Diplomatic effectiveness
model**

إن هذا النموذج يركز مثل ما هو موضح من خلال الشكل التمثيلي حول الإجابة على سؤال مركزي : كيف تكتسب دبلوماسية دولة ما أكبر قدر من الفعالية بعيدا عن توظيف القوة العسكرية كأداة هجومية وبما يتناسب مع طبيعة الممارسة الدبلوماسية في حد ذاتها؟ وفي سياق الإجابة على هذا السؤال فإن هذا النموذج النظري يستند إلى ثلاث عناصر رئيسية :

1- مفهوم الفعالية الدبلوماسية :

إن تقييم دبلوماسية أي دولة يرتبط بمحددتين أساسيتين : الأخلاقية والفعالية وكل منهما له تفاصيله فبالنسبة لمسألة الأخلاقية في السلوك الدبلوماسي فإنها تنقسم إلى ثلاث وجهات نظر : أما الأولى فتتطلب إلى الدبلوماسية باعتبارها شيء ليس له صفة أخلاقية ، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن الأخلاق شيء واحد لا يتجزأ ولا يوجد أي فرق بين المعايير الأخلاقية التي تتبناها الدولة وتلك التي يتبناها الأشخاص .. وبين وجهتي النظر السابقتين يطرح "اوين هاريس" ما يسميه بأخلاق التبصر والحكمة من حيث أن سياسة التبصر والحكمة تساعد على تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية وفي نفس الوقت تفضح التلاعب بالمعايير الذي تمارسه بعض الدول ¹⁴.

لكن مسألة ارتباط السياسة الخارجية للدولة بالبعد الأخلاقي لوحده هي مسألة تثير الإشكال ، ويكاد يتفق المنظرون أن افتراض وجود نوع من الثنائية بين سياسة خارجية أخلاقية وسياسة خارجية غير أخلاقية هو أمر لا يعكس الممارسة الفعلية ، ويتفق أكبر عدد من المنظرين في مجال السياسة الخارجية على أن الدول مضطرة لأن تكون كيانات ذرائعية فهي لا تستطيع أن ترسم سياسة خارجية من منطلق أخلاقي محدد مسبقا ¹⁵.

إن هذا الجدل حول التركيز الحصري على أخلاقية السياسة الخارجية للدول هو الذي شكل الأساس النظري لطرح معيار الفعالية كمعيار أساسي في تقييم الممارسة الدبلوماسية، و نطلق في هذا النموذج من تعريف الفعالية الدبلوماسية على أنها : قدرة الدولة على تسويق وفرض تطبيق تصورها اتجاه القضايا الرئيسية المرتبطة بتوجهات سياستها الخارجية بالشكل الذي يخدم مصالحها القومية ويحقق أهدافها.

2- أشكال القوة المرتبطة بفعالية الممارسة الدبلوماسية :

من التعريف السابق لمفهوم الفعالية الدبلوماسية فإن هذه الفعالية تبدو مرتبطة بممارسة شكل من أشكال القوة في السلوك الدبلوماسي ونحن في هذا السياق نتفق مع ثلاث إسهامات حول هذه المسألة: الأولى تنسب "لميشيل فوكو" M.Foucault في تعريفه للقوة من حيث أن القوة ليست كيان مادي موجود بشكل مسبق ولكن القوة توجد عندما تستخدم ، حيث يعتبر فوكو أن القوة لا ترتبط بالتأثير إلا إذا ابتعدت على أن تكون " قوة سلبية " قائمة على التوجيهات الأخلاقية ¹⁶ ، والثانية تنسب إلى "جيفري هارت" من حيث أن تمثيلات القوة في سلوك الدول قد يأخذ ثلاث أشكال إما القوة بمعنى القدرة على التحكم في الموارد ، وإما القوة بمعنى القدرة على التحكم في الفواعل ، وإما القوة كقدرة

على التحكم في المخرجات والأحداث¹⁷ ، والثالثة هي الاتفاق مع أقطاب المنظور الواقعي في تحليلهم لأهمية القوة في سلوك الدول من حيث أن ممارسة القوة تعني القدرة على تحقيق أهداف الدولة و توجيه سلوك الفاعلين الآخرين وتوجهاتهم ومعتقداتهم وميولهم السلوكية¹⁸ .

وهنا نثير السؤال ما هي أشكال القوة التي نقترحها والتي نراها مرتبطة بشكل مباشر بتجسيد الفعالية الدبلوماسية ؟ ، لقد أثبتت باستمرار مسألة نوع القوة الذي يجب أن تمارسه الدول في سياستها الخارجية وقد طرحت حول هذه المسألة تصورات نظرية متعددة ، لكن يمكن تصنيف ما كتب حول القوة في العلاقات الدولية يتمحور كله حول مسالتين : طبيعة القوة و الغرض من استخدامها.

بالنسبة لطبيعة القوة هناك جدل واسع حول هل القوة شيء مادي أو يفتح أيضا على العناصر غير المادية ونسجل هنا الجدل الشهير بين أقطاب المنظور الواقعي والبنائي ففي حين يجمع الواقعيون على أن القوة تتكون بشكل أساسي من العناصر المادية ، فان البنائيون يرون أن طبيعة القوة تفتح أيضا لتشمل العناصر غير المادية مثل الأفكار والخطاب أو ما يسميه البنائيون بالقوة الخطابية ويعتقد البنائيون أن القوة أكثر من مجرد مصادرها المادية الصرفة وأنها مزيج من عناصر مادية وأخرى غير مادية¹⁹ ، وإنا نميل في النموذج النظري المقترح الى أن مفهوم القوة لا يمكن حصره في المعنى الضيق للقوة العسكرية ، فالقوة باستخداماتها وأوجهها المتعددة ظاهرة إنسانية لم يجد المجتمع الدولي مفرا من الاعتراف بها في مختلف العصور ومادام على هذا المجتمع أن يتعايش معها ويتأثر بوجودها فان الدبلوماسية ستأثر بها وبمقوماتها المختلفة²⁰ .

أما بالنسبة للغرض من استخدامها فان الجدل يثار حول هل الغرض من استخدام القوة هو الإكراه أم الجاذبية ، أما الأول فيرتبط بما تسمى القوة الصلبة والثاني بما تسمى القوة الناعمة والتي يعرفها "جوزيف ناي" بأنها تحقيق الدولة لأهدافها اتجاه البيئة الخارجية من خلال الاستناد الى جاذبية قيمها ونموذجها الوطني والتي ترغب الدول الأخرى في الارتباط به²¹ ، ومن المهم هنا لفت الانتباه الى أن ما يفرق بين القوة الصلبة Hard Power والقوة الناعمة Soft Power ليس العناصر التي يتكون منها كل مفهوم ولكن الغرض من استخدامه فالقوة الاقتصادية إذا استخدمت بغرض الإكراه تصبح شكل من أشكال القوة الصلبة أما إذا استخدمت بغرض الجاذبية تصبح شكل من أشكال القوة الناعمة ، وينطبق نفس التصور على الأدوات الدبلوماسية فقد تستخدم لغرض الجاذبية وقد تستخدم لغرض الإكراه في إطار ما تسمى بدبلوماسية الإكراه.

ومن الإضافات الجديدة في هذا السياق طرح مفهوم القوة الحادة Sharp Power والذي يشير الى ارتباط القوة بمفهوم التسلط وهو الذي يشرح إحدى الممارسات المنسوبة الى القوى الكبرى ذات النظم التسلطية أي روسيا والصين والتي أصبحت تجسد شكل للقوة بهدف ممارسة تأثير عالمي مطابق لذلك بنفس الأساليب المستخدمة في الداخل خاصة ما يتعلق بتوظيف الإعلام والفضاء الالكتروني²² .

إن ما نقترحه في هذا النموذج هو شكلين من أشكال القوة نعتقد أنهما مرتبطتين بشكل مباشر بفكرة الفعالية الدبلوماسية وهما : قوة التصور Power of conception وقوة النفوذ Power of influence ، ونعني بالأول امتلاك الدولة لرؤية متفوقة للقضايا المرتبطة بشكل مباشر بسياساتها الخارجية مقارنة مع الرؤى التي تطرحها أطراف دولية أخرى حول ذات القضايا ، ومن هذا التعريف يظهر أن ما نقصده بمفهوم " التصور " هو أقرب الى مفهوم " الرؤية " vision وليس بمعنى مفهوم " الصورة " Image حيث يعد هذا الأخير أحد مكونات ما تسمى بالبيئة النفسية في صنع السياسة الخارجية²³.

ففي في علم النفس الاجتماعي هناك اتجاهان رئيسان في تحليل سلوك الأفراد ، ويركز الاتجاه الأول على فكرة السياق ، أي أن سلوك الفرد هو في النهاية ناتج عن تحليل موضوعي للسياق الذي يوجد فيه، أما الاتجاه الثاني فيركز على خصائص شخصية الفرد في حد ذاتها وفي مجال السياسة الخارجية هناك تقسيم مشابه فاحد الاتجاهات يركز في شرحه للسلوك الخارجي للدول باعتباره نتاج التحليل الموضوعي للبيئة الدولية ، وتحديد ما تعلق بتوزيع القوة في هذه البيئة أو ما يسمى بالقيود والفرص التي تفرضها البيئة على سلوك الدولة بينما يركز الاتجاه الثاني في شرح سلوك الدول من خلال الصور التي تحملها الدولة عن كل ما يقع في العالم الخارجي ، و الصور هي انطباعات ثابتة تكونها الدولة عن نفسها وعن الدول الأخرى وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية فأولا هناك صور العلاقات ، صور الثقافات ، صور الأدوار²⁴.

أما قوة النفوذ فنعني بها امتلاك قدر معقول من الحضور السياسي للدول في البيئة العملية التي تطرح فيها القضايا ذات الارتباط المباشر بسياساتها الخارجية.

لقد ركزنا على هذا النوعين من القوة لغرضين أساسيين: أولا أن كلا النوعين من القوة لا يرتبطان بالقوة العسكرية وبالرغم من استمرار الدول في تطوير قوتها العسكرية فإنها هناك ميول عام الى عدم إعطاء الأولوية للقوة العسكرية كأداة هجومية لخدمة أهداف سياستها الخارجية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة ، والغرض الثاني هو أن هذين الشكلين من القوة يمكن أن ترتبط بكل أنواع الدول مهما كانت مكانتها دول صغيرة أو متوسطة أو كبرى وبالتالي الخروج من ذلك الجدل النظري عن الاختلاف في حجم الدولة ومدى تأثيره على سلوكها.

3- مخرجات استخدام أشكال القوة في السلوك الدبلوماسي :

حسب ما نقترحه في هذا النموذج فان مخرجات استخدام أشكال القوة المقترحة يمكن أن تأخذ ثلاث تصنيفات الأول أن تستطيع الدولة طرح قوة للتصور فقط دون قوة النفوذ الكافي وهنا ستكون فعالية الدبلوماسية هي فعالية نسبية Relative Effectiveness ، وينطبق نفس التصنيف في حالة ما إذا مارست الدولة قوة نفوذ فقط في البيئة العملية للقضايا المثارة في سياستها الخارجية ولكنها

لا تملك قوة تصور معقولة ، أما الوضع المثالي لتحقيق فعالية دبلوماسية قوية Strong effectiveness فهو الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة كلا الشكليين من القوة اتجاه قضية معينة. وهنا نعيد التأكيد على مضمون الفرضية المركزية في هذه الدراسة وهي أن الدول التي لا تستخدم القوة العسكرية كأداة هجومية في سياستها الخارجية فإنها مجبرة على ممارسة أشكال أخرى من القوة من أجل ضمان أكبر قدر من الفعالية الدبلوماسية حيث نقترح شكليين من أشكال القوة يتناسبان من جهة مع طبيعة الممارسة الدبلوماسية ، ومن جهة ثانية يتطابقان مع مفهوم " التأثير " الذي يعد الجوهر الأساسي لفكرة الفعالية.

المحور الثالث : تطبيقات النموذج النظري المقترح في تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية

إن المضامين النظرية التي شرحناها في المحور السابق للنموذج النظري المقترح ، تنطبق بشكل قياسي على مخرجات السلوك الدبلوماسي الجزائري اتجاه القضايا الأكثر ارتباطا بالسياسة الخارجية الجزائرية حيث تتمظهر التصنيفات النظرية السابقة بالشكل التالي من الناحية العلمية :

أ- قوة التصور بدون قوة نفوذ: مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والفعالية النسبية.

في سياق شرح النموذج النظري المقترح نرى أن أحد مخرجات توظيف شكلي القوة في السلوك الدبلوماسي تتمثل في تحقيق نوع من الفعالية النسبية وذلك إذا كان الأمر يتعلق بقضية توظف فيها أحد أشكال القوة فقط إما وجود قوة تصور فقط وإما وجود قوة نفوذ فقط ، ونرى أن هذه الحالة تنطبق تماما على التوجه الدبلوماسي الجزائري اتجاه مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إذ أن أبرز مقاربتين مطروحتين حول هذا الموضوع هي المقاربة الجزائرية والمقاربة الفرنسية .

ويساعد الإرث الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في جعل فرنسا أكثر حضورا في المنطقة كما أن فرنسا هي الشريك المركزي لبلدان الساحل الميدانية... وتقوم السياسة الفرنسية اتجاه منطقة الساحل على ثلاث مرتكزات : المحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية ، التعاون التقني والعلمي والثقافي من أجل تأمين مكانة مستمرة للغة والثقافة الفرنسية ، إبرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك.²⁵ فلمجموعة من الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية تعتبر فرنسا هي الدولة الأكثر نفوذا في منطقة الساحل.

لكن امتلاك قوة النفوذ لم يخول لفرنسا طرح أفضل مقاربة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل حيث تركز المقاربة الفرنسية على منطق " العسكرية الإقليمية " من خلال التدخل العسكري المباشر أو إنشاء تجمعات إقليمية بين دول المنطقة ذات طابع عسكري ، فمن التدخل العسكري المباشر في مالي في 2013 إلى إنشاء المنظمة الأمنية الإقليمية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة سنة 2014 إلى إنشاء ما يسمى بتجمع قوة الساحل التي أعلن عن إنشاء قواتها العسكرية في ماي 2017.

إن النفوذ الفرنسي هو ابرز عامل متحكم في التنظيمات العسكرية الإقليمية الموجهة لغرض مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي فإذا توقفنا عند آخر تنظيم إقليمي تم إنشائه وهو المسمى تجمع قوة الساحل سنجد الحرص الفرنسي على التحكم في هذا الترتيب الإقليمي بداية من الحضور الرسمي للرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" في 2 يوليو 2017 لحظة الإعلان عن تشكيل قوة عسكرية قوامها 5000 جندي تابعة لهذا التجمع وهو ما يشير إلى أن هذا التنظيم العسكري الإقليمي لا تتمتع بالاستقلالية عن النفوذ الفرنسي²⁶.

لكن هذه المقاربة الفرنسية أثبتت فشلها بالرغم من ميول دول المنطقة لتبنيها ارتباطا بقوة النفوذ الفرنسي ، في مقابل تمتلك الجزائر مقاربة أفضل لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تستند الى ثلاث مرتكزات : دعم الجيوش المحلية لمكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي لكل دولة ، النظر الى ظاهرة الإرهاب على أنها ظاهرة شاملة لا يكفي التركيز على البعد العسكري لمواجهتها ثم التنسيق المخبراتي العالي.

وهذه المقاربة هي تتويج لمسار من التقييم الدبلوماسي والعسكري الجزائري للتحويلات الأمنية في منطقة الساحل بدأت منذ انعقاد الندوة التنسيقية لدول الساحل في مارس 2010 بالجزائر حيث تبلورت فيها رؤية أن الإرهاب في منطقة الساحل هو ظاهرة مرتبطة بعدة أبعاد لا يكفي البعد العسكري لمواجهته من خلال الدعوة الى تنفيذ برامج تنمية مستدامة من اجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة ، وتوازي ذلك مع تأسيس ما تسمى لجنة قيادة الأركان ابتداء من اجتماع تمراست في أوت 2009 وهو إطار تنسيقي عسكري لغرض مواجهة التنظيمات الإرهابية في المنطقة.²⁷ وهكذا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية تتمتع بقوة التصور باعتبارها هي المقاربة الأسلم لكنها تفتقد الى قوة النفوذ على اعتبار أن النفوذ السياسي الفرنسي لدى دول الساحل باعتبارها في غالبيتها مستعمرات فرنسية سابقة قد دفع هذه الدول الى تبني المقاربة الفرنسية حتى وان كانت تفتقد الى قوة التصور وبالمحصلة كلا من المقاربتين الجزائرية والفرنسية لم تحققان إلا فعالية نسبية اتجاه مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، ولذلك تركز الجزائر على مكافحة الإرهاب ضد كل ما يهدد حدودها وهنا يجب الإشارة إلى الفعالية القصوى التي حققتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

ب- قوة التصور وقوة النفوذ : قضية الصحراء الغربية والفعالية الدبلوماسية القوية

يمكن القول أن قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية هي نموذج للقضية التي تتمتع فيها الجزائر بفعالية دبلوماسية قوية وذلك لان السلوك الدبلوماسي الجزائري اتجاه هذه القضية يتضمن كلا النوعين من القوة الذين يجسدان الفعالية الدبلوماسية القوية حسب النموذج النظري المقترح وهما قوة التصور وقوة النفوذ أما قوة التصور فتظهر من خلال استناد الموقف اتجاه هذه القضية مع كل ما يتوافق مع الاعتبارات التاريخية والقانونية ، أما قوة النفوذ فتظهر من خلال العلاقة القوية مع جبهة البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

وكذلك في النفوذ الجزائري في اكبر المنظمات الاقليمية الإفريقية حيث يعتبر العمق الإفريقي هو العمق الأبرز للقضية الصحراوية.

لا يوجد أي جدل قانوني أو تاريخي حول عدالة قضية الشعب الصحراوي باعتبارها قضية تصفية استعمار بغض النظر عن الإنكار المغربي لذلك ، وهذه الاعتبارات القانونية والتاريخية التي يستند إليها الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية هي ما تعزز من قوة التصور الجزائري حول هذه القضية ، فهذا الموقف ينطلق من التعريف بالطبيعة القانونية للنزاع في الصحراء الغربية يتطابق مع مفهوم حروب التحرير عندما كان ذو طبيعة مسلحة 1975-1991 وقضايا تقرير المصير حيث يستند ذلك الى اعتراف المجتمع الدولي في غالبيته فان الشعب الصحراوي له خصوصياته وانه يخوض كفاح من اجل نيل الاستقلال²⁸.

وترتبط قوة التصور الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية بموقف القانون الدولي اتجاه الأقاليم التي لا تتمتع بوضع الحكم الذاتي حيث انه وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة فان الأقاليم التي لا تتمتع بوضع الحكم الذاتي يحق لسكانها ممارسة حقها في تقرير المصير ، وأيضا استناد الموقف الجزائري الى القرارات الاممية 24 / 2711 و 27 / 2984 و 28 / 3163 والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير²⁹.

في ذات الوقت التي يتمتع فيه السلوك الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية بالشكل الثاني من القوة المطلوب لتحقيق الفعالية الدبلوماسية وهو قوة النفوذ من خلال العلاقة القوية مع جبهة البوليساريو ، إذ تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل... وقد اكتسبت جبهة البوليساريو قوتها الحقيقية منذ مدت الجسور بينها وبين الجزائر حيث دعمتها الجزائر واعتبرتها حركة تحريرية تقدمية تسعى الى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية³⁰.

إن تجسيد قوة النفوذ للدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية لا يتعلق فقط بالعلاقة القوية مع جبهة البوليساريو كحركة تحررية ، ولكن أيضا من خلال النفوذ الكبير داخل اكبر منظمة إقليمية في القارة الإفريقية سابقا - اي ومنظمة الوحدة الإفريقية - حيث لعب النفوذ الجزائري الكبير داخل هذه المنظمة الكثير دورا بارزا في دعم قضية الشعب الصحراوي في ابرز عمق استراتيجي لها وهو العمق الإفريقي.

فقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في جعل منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ثم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية ، حيث طرحت الجزائر قضية حق تقرير المصير للشعب الصحراوي منذ القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1976... ثم انتقلت الجزائر الى السعي لتحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية بداية من قمة سيراليون 1980 الى النجاح في ضم الجمهورية الصحراوية الى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984³¹.

إذن بالمحصلة فان قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية هي نموذج جيد لتحقيق فعالية دبلوماسية قوية نظرا لكون السلوك الدبلوماسي اتجاه هذه القضية يتضمن كلا الشكليين من أشكال القوة المطلوبة لتحقيق هذا المستوى من الفعالية فمن جهة يتحقق قوة التصور من خلال ارتباط الموقف الجزائري في هذه القضية بالاعتبارات التاريخية والقانونية المرتبطة بالوضع الخاص للشعب الصحراوي وأراضيه ، ومن جهة ثانية تتجسد قوة النفوذ من خلال العلاقة المتميزة بين الجزائر وجبهة البوليساريو باعتبارها شكل من أشكال الحركات التحررية وقد ساهم القرب الجغرافي في تقوية هذه العلاقة.

ج- قوة النفوذ بدون قوة تصور: العلاقات الجزائرية مع إفريقيا جنوب الصحراء والفعالية النسبية.

من خلال النموذج النظري المقترح فان المخرج الثالث المرتبط بدرجة الفعالية الدبلوماسية هو ذلك الذي يحقق فعالية نسبية من خلال الاستناد فقط إلى قوة نفوذ بدون قوة تصور وهو ما نعتقد انه ينطبق على العلاقات الجزائرية مع دول جنوب الصحراء حيث استندت الجزائر مع هذه الدول بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي المميز في منظمة الاتحاد الإفريقي - منظمة الوحدة الإفريقية سابقا- حيث تمتلك الجزائر نفوذ كبير داخل هذه المنظمة تترجمها إسهاماتها في توجيه سياسات المنظمة.

واستمر النفوذ الجزائري في المنظمة الإقليمية القارية بعد نشأة منظمة الاتحاد الإفريقي سليل منظمة الوحدة الإفريقية ، ويعكس ذلك الدور الجزائري في نشأة هذه المنظمة الإقليمية الجديدة فصحيح أن الاتفاق الرسمي عن إنشاء الاتحاد كان في الدورة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في مدينة " سرت الليبية " سنة 1999 إلا أن الفكرة تبلورت في القمة العادية لذات السنة والمنعقدة بالجزائر³².

إن النفوذ الجزائري داخل أكبر تنظيم إقليمي في القارة الإفريقية ظهر من خلال قضية مركزية أخرى وهي قضية مكافحة الإرهاب ، حيث توجت القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر سنة 1999 على توقيع اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب وهي أول اتفاقية على مستوى المنظمة في هذا السياق والتي ألحقت سنة 2004 ببرتوكول إضافي³³ ، وبذلك تكون الجزائر قد نجحت في تسويق وجهة نظرها الى إفريقيا خصوصا ما يتعلق بعدم الخلط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم حركات التحرر بالشكل الذي يتوافق مع ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية³⁴.

واستمرت تأثيرات النفوذ الجزائري داخل منظمة الاتحاد الإفريقي من خلال المساهمة البارزة في إنشاء واحد من أهم مؤسسات منظمة الاتحاد الإفريقي وهو مجلس السلم والأمن الإفريقي حيث تبلورت الفكرة في قمة منظمة الوحدة الإفريقية 35 بالجزائر 1999 ، وهو عبارة عن تطوير لآلية منع النزاعات التي كانت سائدة من قبل ، بالرغم من أن الإعلان الرسمي عن هذه الآلية الجديدة كان سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 مايو 2004³⁵.

ولكن هل تكفي قوة النفوذ الجزائري داخل اكبر المنظمات الإقليمية الإفريقية – منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ثم منظمة الاتحاد الإفريقي – في تجسيد فعالية دبلوماسية قوية للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية ؟ ، إننا نعتقد وفقا للنموذج النظري المقترح أن التركيز فقط على قوة النفوذ لا يحقق إلا فعالية نسبية وأن الفعالية القوية مرتبطة أيضا بتجسيد قوة تصور والتي نعتقد أنها يجب أن تستند إلى ضرورة تفعيل البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية .

تمثل القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار بسبب نمو ناتجها الداخلي الإجمالي الذي يفوق 5 % وبسبب النمو المطرد في سكانها³⁶، وتقدر المعطيات الإحصائية الى أن القارة الإفريقية ستشكل 22 % من سكان العالم في أفق 2050 وتقدر الأراضي غير المزروعة في إفريقيا بنحو 600 مليون هكتار أي نصف الأراضي الخصبة غير المستغلة دوليا كما تغطي الغابات 23 % من مساحة القارة ، وتحتوي القارة على 80 % من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين ، و 12 % من الاحتياطي للمحروقات ، و 24 % من الاحتياطات العالمية للذهب الخام و 51 % على الاحتياطات العالمية و من الفوسفات ، ويقدر الخبراء أن احتياجات القارة من تمويل مشاريع البنية التحتية تقدر بحوالي 540 مليار دولار في أفق 2020³⁷.

ولذلك أصبحت دول إفريقيا جنوب الصحراء تميل الى تطوير علاقاتها الثنائية مع الدول التي يمكن أن تسهم بشكل ايجابي في الاستثمار الأجنبي في اقتصادياتها حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي للدول الإفريقية ، فدولة مثل إثيوبيا التي أصبحت تحقق في السنوات الأخيرة واحد من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم عدلت من هيكلها الدبلوماسي لكي يتماشى مع هذا التوجه الاقتصادي حيث يأتي الهدف الاقتصادي المباشر كإحدى الأولويات في السياسة الخارجية الإثيوبية الراهنة وقد عملت إثيوبيا تجاه ما تنشده عبر أفاق العلاقات الدولية مهينة أكبر كواردها الدبلوماسيين لخدمة هذا الغرض من خلال تعيين الدبلوماسيين الأكثر خبرة كسفراء في الدول التي يمكن أن تساهم في نقل الخبرات والاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا مثل الصين وروسيا والهند وكوريا وتركيا³⁸.

إن إيراد النموذج الإثيوبي ليس لان هذه الدولة أصبحت في السنوات الأخيرة تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم ولكن قياسا بحجم التسهيلات الخاصة بالاستثمار الأجنبي : فهناك من جهة إعفاء من ضريبة الدخل أي الإيرادات المتأتية من الصناعات التحويلية الجديدة المعتمدة والصناعة الزراعية والاستثمار أو الاستثمار في الزراعة ويعفى من دفع ضريبة الدخل وهذا يتوقف على اختيار مجال الاستثمار وحجم الصادرات ومكان الاستثمار ، ومن جهة ثانية الإعفاء من دفع الضرائب على التحويلات الرأسمالية وهي التحويلات التي يقوم بتحويلها أي مستثمر أجنبي من عائدات بيع أو نقل ملكية أسهم الأصول عند التصفية للمؤسسة حيث لا يتم دفع ضرائب ، إضافة الى التسهيلات التي

تقدمها الدولة من إعطاء المعلومات اللازمة للمشروع وتوفير الأراضي المطلوبة لإنشاء المشروع بأسعار إيجارية منخفضة جدا للهكتار³⁹.

إن هذا النوع من التسهيلات هو الذي حفز القوى الكبرى على الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية ويمكن التوقف عند بعض المعطيات المتعلقة بالاستثمار الصيني في إثيوبيا⁴⁰:

أ- قفز عدد المشروعات الاستثمارية الصين في إثيوبيا من 10 مشروعات سنة 2005 الى 624 مشروع سنة 2017.

ب- تساهم الصين بشكل كبير في إستراتيجية التحول الصناعي الإثيوبي حيث تخطط الحكومة الإثيوبية الى رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي الى 8 % بحلول عام 2010 والى غاية ألان أنجزت الصين 8 مجمعات صناعية كبرى من بين 15 مجمع صناعي مبرمج من طرف الحكومة الإثيوبية.

ج- في مجال الطرق : تسيطر الصين على 60 % من مشاريع الطرق في إثيوبيا لكن وبالرغم من اعتبار الصين هي أفضل متعامل اقتصادي من بين القوى الكبرى بالنسبة للدول الإفريقية خاصة ما يتعلق بعدم الربط بين الاستثمار المباشر والمشروطة السياسية ومع ذلك فان الاستثمار الأجنبي للقوى الكبرى - من خلال الصين كأفضل نموذج - لا يخلو من السلبيات ومن ذلك: - الميزان التجاري يكون دائما لصالح الصين- عدم قدرة الشركات الإثيوبية على منافسة المنتجات الصينية- اعتماد إثيوبيا على القروض الخارجية حيث بلغ قيمة ما اقترضته من الصين 17.6 مليار دولار حتى عام 2016 - عدم اهتمام الصين بنقل التكنولوجيا وضعف مساهمة استثماراتها في زيادة الصادرات الإثيوبية أو إيجاد فرص عمل كثيرة للإثيوبيين.⁴¹

وعلى هذا الأساس تبحث الدول الإفريقية بشكل مستمر عن قوى إقليمية تشكل بديل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي نظرا للسلبيات المرافقة لاستثمارات القوى الكبرى وقد شهدنا بعض القوى الإقليمية التي تحفزت لذلك ومنها تركيا حيث يتجنب الاستثمار التركي بعض سلبيات استثمارات القوى الكبرى ومنه الحرص على تشغيل العامل المحلية حيث تثير الإحصائيات الرسمية الى أن الاستثمارات التركية كانت هي الأكبر من حيث توظيف العاملة المحلية في القارة الإفريقية ب 16593 الى غاية سنة 2015 بالإضافة الى عدم النظر الى الدول الإفريقية على أنها مجرد سوق حيث تصدر المنتجات الى طرف ثالث⁴².

خاتمة:

كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو طرح نموذج نظري مستلهم من تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية من خلال التركيز على محدد الفعالية حيث يكون تحليل اتجاهات فعالية الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية في قضايا مختلفة مرتبط بمضامين النموذج النظري المقترح والمسمى " نموذج الفعالية الدبلوماسية " والذي يتمحور حول السؤال المركزي التالي : كيف يمكن أن تتكسب دبلوماسية دولة ما أكبر قدر من الفعالية بما يتناسب مع طبيعة الممارسة الدبلوماسية في حد ذاتها ؟.

من خلال استخدام مكونات هذا النموذج النظري اتضح أن مخرجات الفعالية الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية تنقسم الى ثلاث أقسام هناك قضايا تتمتع فيها الدبلوماسية الجزائرية بفعالية نسبية نظرا لاستناد سلوكها الدبلوماسي الى قوة تصور فقط دون قوة نفوذ ، وهو ذات التوصيف الذي يستند الى النوع الثاني من القضايا أي فعالية نسبية ولكن لان السلوك الدبلوماسي الجزائري يستند الى قوة نفوذ بدون قوة تصور ، ثم القسم الثالث حيث تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بفعالية قوية لان سلوكها الدبلوماسي اتجاه هذه القضايا يستند الى قوة تصور وقوة نفوذ أيضا.

من الناحية النظرية فان هذا النموذج هو مستلهم من تجربة عملية محددة وهي تحليل فعالية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية ، ولكن هذا لا يعني انه لا يمكن تعميمه خصوصا في تحليل السلوك الدبلوماسي للدول التي تتشابه مع خصائص الدبلوماسية الجزائرية ولكن مع مراعاة فقط الفروق في طبيعة القضايا المرتبطة بمخرجات تطبيق هذا النموذج النظري.

ومن الناحية الاستمولوجية لامس الباحث في هذه الدراسة ذلك الإشكال الذي طالما طرحه عقل الباحثين العرب وهو مدى إمكانية الاستناد الى اطر نظرية مستمدة من خصائص ومكونات البيئة السياسية العربية ، ونجد في هذه الدراسة أن أحد مخرج هذا الإشكال هو ذلك الاستناد الى تطوير نماذج نظرية مستلهمة من البيئة السياسية العربية بدل الاستمرار في التفاعل مع ذلك الجدل النظري والاستمولوجي والمتعلق بمدى أهمية الاستناد الى الأطر النظرية الغربية الجاهزة في تحليل السلوك السياسي الخارجي للدول العربية.

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية

- احمد محمد أبو زيد . كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة . مجلة العلوم السياسية . ع 44 . (جامعة بغداد.2012)
- اريج سليم . تحليل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وأثيوبيا (الإمارات : منشورات وزارة الاقتصاد الإماراتي ، مارس 2014)
- باسل الخطيب ، القوة والدبلوماسية . مجلة الدبلوماسية ع 12 (الرياض : منشورات وزارة الخارجية السعودية) ديسمبر 1989
- بمجت قرني . "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة الى الانكفاء على الذات". في بمجت قرني ، علي الدين هلال: السياسات الخارجية للدول العربية . (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) 2002
- جوزيف ناي . القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية . ترجمة محمد توفيق البجرمي . (الرياض : مكتبة العبيكان ، 2007)
- حميد فرحان الراوي ، الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية . مجلة العلوم السياسية ، ع 41 (جامعة بغداد ، 2010)
- ساقا فرانكفورت . دافيد ناشمياز.: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية . ترجمة ليلي الطويل . (دمشق: بترا للنشر والتوزيع . 2004)
- سعد ابو دية . البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية . (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية . 1983)
- سليم العايب . الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي . مذكرة ماجستير غير منشورة . (باتنة : جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011)
- صلاح عثمان . النموذج العلمي بين الخيال والواقع: بحث في منطق التفكير العلمي . (الإسكندرية : منشأة المعارف . 2001.)
- عادل زقاغ ، سفيان منصوري . أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . ع 06 (جانفي 2014)
- عامر خضير الكبيسي . السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات . (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008)
- عبد المنعم محمد صالح . دور الأخلاق في السياسة والعلاقات الدولية . مجلة التنوير . ع 6 . (الخرطوم : مركز التنوير المعرفي . افريل . 2009)

عبد النبي مصطفى ، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية . أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2014)

عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج. تحرير سوزان حربي ، (سوريا : دار الفكر .2009)، 276
كريم مصلوح . الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014)، 183

محسن الندوي ، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية . مجلة العلوم السياسية والقانون . ع 02 (برلين : المركز الديمقراطي العربي) . مارس 2017
هاشم علي احمد . العلاقات الإثيوبية التركية : الواقع والأفاق . (اسطنبول " المعهد المصري للدراسات . ديسمبر 2016)

محمد بشر جوب. جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب : دراسة تطبيقية عن مجموعة G5 لمجموعة الساحل. مجلة قراءات افريقية . ع 34. (اكتوبر 2017)

محمد عارف. المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي . ط 2. (القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية . 1975).

محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني . "تطور العلاقات الصينية الاثيوبية : الفرص والتحديات" . أعمال مؤتمر " التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق " . (الخرطوم : جامعة إفريقيا العالمية . 21 - 22 نوفمبر 2017)

محمد مهدي عاشور. بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك : الاتحاد الإفريقي . الطموحات والتحديات. مجلة قراءات افريقية . ع 17. (يوليو 2013)
هادية نصيرة . قضية الصحراء الغربية : 1975-2000 . رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الوادي : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2014)، 70-71

يحي بولحية. محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء : الثوابت والمتغيرات . مجلة سياسات عربية ع 10 (الدوحة : المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات ، سبتمبر 2014)

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية

Anol Bhattacharjee. **Social Science Research :Principles , Methodes,And Practices** (USA : University of South Florida.2012)

Jarvis.Darrly."Integration Theory Revisited :Hass,Neofuncionalism and the Problematics of European Integration ".Policy, Organisation and Society.Vol.7. 1994

Derek Layder. **Sociological practice: Linking Theory and Social Research**. (London:SAGE Publications).1998

Gregory F.Treverton and Seth G.Jones.**Measuring National Power**.(USA ;RAND Corporation ; 2005)

Karen E.Smith and Marhot Ligth (eds).**Ethics and Foreign Policy** (Cmbridhe University Press.2001)

Foucault,M “The Eye of Power”, in **Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977**. edited and translated by Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1981)

Jeffery Hart.**Three Approaches to the Measurement of Power in International Relation** . International Organization.Vol30.No2. Spring 1976 ;290-296

David Baldwin."Neoliberalism ; Neorealism. And World Politics" .in David Baldwin.ed. **Neorealism And NEoliberalism :The Contemporary Debate**(New York :Columbia University Press 1993) ;16

Walker.R.B.J.ed.**Culture ;Ideology and World Order** (Boulder : Westerview Press)1984

Walker.C. and.Ludwig.J.**The Meaning of Sharp Power : How Authoritarian State Project Influence** .Forien Affars.(November 16.2017)

David.O.Sears. Leonie Huddy and Robert Jervism(eds) :**Oxford Handbook of Political Psychology** (Oxford. University Press.2003)

Berramdane Abdelkhalek .**Le Sahara Occidentale : enjeu magribin**. (Paris Khartrala.1992)

ثالثا- مواقع الكترونية

https://www.academia.edu/23904260/Turkey_expending_to_Africa_A_case_of_strategic_diversification

- ¹ بهجت قري. "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة الى الانكفاء على الذات". في بهجت قري ، علي الدين هلال : السياسات الخارجية للدول العربية .(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) 2002، 215
- ² ساقا فرانكفورت. دافيد ناشياز. طرائق البحث في العلوم الاجتماعية . ترجمة ليلى الطويل. (دمشق: بتر للنشر والتوزيع. 2004)، 57
- ³ محمد عارف. المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي . ط2. (القاهرة : المكتبة الانجلو مصرية . 1975)، 65
- ⁴ صلاح عثمان . النموذج العلمي بين الخيال والواقع: بحث في منطق التفكير العلمي .(الإسكندرية : منشأة المعارف .2001)، 21
- ⁵ Anol Bhattacharjee. **Social Science Research :Principles , Methodes,And Practices** (USA : University of South Florida.2012) : 14
- ⁶ عامر خضير الكبيسي . السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات.(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008)، 114
- ⁷ عثمان ، النموذج العلمي. مرجع سابق، 53- 54
- ⁸ عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج. تحرير سوزان حري ، (سوريا : دار الفكر .2009)، 276
- ⁹ عثمان ، النموذج العلمي ، 131 – 140
- ¹⁰ احمد محمد أبو زيد . كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة . مجلة العلوم السياسية . ع 44. (جامعة بغداد.2012)، 59-66
- ¹¹ Jarvis.Darrly. "Integration Theory Revisited :Hass,Neofunctionalism and the Problematics of European Integration ".Policy, Organisation and Society.Vol.7. 1994. P p 41-72
- ¹² ..يمكن العودة الى تفاصيل هذه الاتجاهات في :
- Derek Layder. **Sociological practice: Linking Theory and Social Research**. (London:SAGE Publications).1998 .
- ¹³ Gregory F.Treverton and Seth G.Jones.**Measuring National Power**.(USA ;RAND Corporation ; 2005)
- ¹⁴ عبد المنعم محمد صالح. دور الأخلاق في السياسة والعلاقات الدولية . مجلة التنوير . ع 6 .(الخرطوم : مركز التنوير المعرفي . افريل .2009)
17-16.
- ¹⁵ Karen E.Smith and Marhot Ligth (eds).**Ethics and Foreign Policy** (Cmbridhe University Press.2001)
- ¹⁶ Foucault,M "The Eye of Power", in **Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-1977**. edited and translated by Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1981)
- ¹⁷ Jeffery Hart.**Three Approaches to the Measurement of Power in International Relation** . International Organization.Vol30.No2. Spring 1976 ;290-296
- ¹⁸ David Baldwin." Neoliberalism ; Neorealism. And World Politics" .in David Baldwin.ed.
Neorealism And NEoliberalism :The Contemporary Debate(New York :Columbia University Press 1993) ;16
- ¹⁹ Walker.R.B.J.ed.**Culture ;Ideology and World Order** (Boulder : Westerview Press)1984
- ²⁰ باسل الخطيب ، القوة والدبلوماسية . مجلة الدبلوماسية ع 12 (الرياض : منشورات وزارة الخارجية السعودية) ديسمبر 1989 ، 46
- ²¹ جوزيف ناي . القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية .ترجمة محمد توفيق البحري .(الرياض : مكتبة العبيكان ، 2007) ، 24
- ²² Walker.C. and.Ludwig.J.**The Meaning of Sharp Power : How Authoritarian State Project Influence** .Forien Affairs.(November 16.2017)
- ²³ سعد ابو دية . البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية .(القاهرة : منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية
1983، 45
- ²⁴ انظر تفاصيل تأثير مفهوم الصورة في السياسة الخارجية للدول في :

David.O.Sears. Leonie Huddy and Robert Jervism(eds) : **Oxford Handbook of Political**

Pshychology (Oxford. University Press.2003)

- ²⁵ كريم مصلوح . الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014) ، 183
- ²⁶ محمد بشر جوب. جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب : دراسة تطبيقية عن مجموعة G5 لمجموعة الساحل. مجلة قراءات إفريقية . ع 34. (أكتوبر 2017)، 36-37
- ²⁷ عادل زقاغ ، سفيان منصوري . أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . ع 06 (جانفي 2014) ، 68-69
- ²⁸ عبد النبي مصطفى ، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية . أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2014) ، 32
- ²⁹ هادية نصيرة . قضية الصحراء الغربية : 1975-2000 . رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الوادي : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2014) ، 70-71
- ³⁰ حميد فرحان الراوي ، الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية . مجلة العلوم السياسية ، ع 41 (جامعة بغداد ، 2010) ، 91
- ³¹ Berramdane Abdelkhalek . **Le Sahara Occidentale : enjeu magribin**. (Paris Khartrala.1992)Pp 68-70
- ³² محمد مهدي عاشور. بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك : الاتحاد الإفريقي . الطموحات والتحديات. مجلة قراءات إفريقية . ع 17. (يوليو 2013) ، 20-21
- ³³ محمد بشر ، جهود المؤسسات الإقليمية . مرجع سابق ، 29
- ³⁴ سليم العايب . الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي . مذكرة ماجستير غير منشورة.(باتنة : جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011) ، 101
- ³⁵ المرجع نفسه ، 137-138
- ³⁶ يحي بولحية. محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء : الثوابت والمتغيرات . مجلة سياسات عربية ع 10 (الدوحة : المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات ، سبتمبر 2014) ، 79
- ³⁷ محسن الندوي ، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية . مجلة العلوم السياسية والقانون . ع 02 (برلين : المركز الديمقراطي العربي) . مارس 2017 ، 105
- ³⁸ هاشم علي احمد . العلاقات الإثيوبية التركية : الواقع والأفاق .(اسطنبول " المعهد المصري للدراسات . ديسمبر 2016) ، 01
- ³⁹ اريج سليم . تحليل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وأثيوبيا (الإمارات : منشورات وزارة الاقتصاد الإماراتي ، مارس 2014) ، 06
- ⁴⁰ محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني . "تطور العلاقات الصينية الإثيوبية : الفرص والتحديات" . أعمال مؤتمر " التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق " . (الخرطوم : جامعة إفريقيا العالمية . 21- 22. نوفمبر 2017) ، 344-346
- ⁴¹ المرجع نفسه ، 354-355
- ⁴²https://www.academia.edu/23904260/Turkey_expending_to_Africa_A_case_of_strategy_c_diversification